#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **الأردن**

خلفيّة البلد: المملكة الأردنية الهاشمية

| كريم مرهج |

الحكم والنظام السياسي

على الرغم من أن المملكة الأردنية الهاشمية هي ملكية دستورية اسميًا، إلّا أن الملك يحتفظ بسلطات تنفيذية وتشريعية واسعة، فهو يُعيِّن رئيس الوزراء، والوزراء، بالإضافة إلى جميع أعضاء مجلس الأعيان[١]، في حين ينتخِب المواطنون ممثلينهم في مجلس النواب، عبر انتخابات وُصِفَت بالحرّة والعادلة. إلى ذلك، يقضي النظام السياسي بموافقة مجلس الأعيان على جميع التشريعات التي يقرّها مجلس النواب أو تقدِّمها الحكومة إلى المجلس، قبل أن يصدّق عليها الملك[٢][٣]. ولتوضيح صدارة مكانة الملك ضمن البيئة الاجتماعية السياسية الأردنية، تنصّ المادة ٣٠ من الدستور على أن «الملك هو رأس الدولة، وهو مصون من كلّ تبعة ومسؤولية»، ما يجعله عمليًا فوق القانون، في حين تنصّ المادة ٣٢ على أنه «القائد الأعلى للقوّات البرّية والبحرية والجوية»[٤].

يتمتع الديوان الملكي بنُفوذ وتأثير كبيرين في إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، وغالباً ما يفُوق ذلك نُفوذ وتأثير رؤساء الوزراء (ميلتون إدواردز وهينكليف، ٢٠٠٩، ص. ٩٧).

هذا وعلى الرغم من احتفاظه ببعض السلطات التشريعية، إلّا أن فعاليّة مجلس النوّاب تتأثّر سلباً بالتلاعب السائد بالدوائر الانتخابية (بحيث تتمثّل المناطق الريفية الموالية للملكية بشكل كبير على حساب المراكز الحضرية الكبيرة)، وبفَرض نظام «رجل واحد - صوت واحد» في الانتخابات منذ العام ١٩٩٣. حاليًا، يتألّف مجلس النواب بغالبيته الساحقة من شخصيّات قبلية مُستقلّة أو رجال أعمال أثرياءلا يستخدمون مقاعدهم البرلمانية لإصدار التشريعات ومراقبة أداء الحكومة بِقدَر ما هو لتِوزيع المنافع على ناخبيهم. في الواقع، يجادل «يوم» (٢٠١٧) بأن النظام يسعى لضمان عدم فعالية البرلمانات وتمثيلها، بحيث تُثبَط عزيمة المواطنين وتُضعْضع «ثقتهم بالمسؤولين العامّين»، فينظرون إلى «النظام الملكي [على أنه] شيء يجب تقديره، بل الاعتزاز به»[٥].

أمّا أحزاب المعارضة، التي فقدت بمعظمها جاذبيتها الجماهيرية باستثناء جبهة العمل الإسلامي، فهي بالكاد مُمثّلة في البرلمان وتأثيرها ضعيف على صنع القرار.

١ تنصّ المادة ٣٥ من الدستور الأردني على أن الملك يُعيّن رئيس الوزراء والوزراء، وأيضًا يقيلهم أو يقبل استقالتهم. يمكن الاطلاع على الدستور الأردني عبر الرابط التالي: https://www.refworld.org/pdfid/3ae6b53310.pdf

٢ تنصّ المادة ٣١ من الدستور الأردني على أن الملك يصادق على القوانين ويصدرها. يمكن الاطلاع على الدستور الأردني عبر الرابط التالي: https://www.refworld.org/pdfid/3ae6b53310.pdf

٣ يمكن الحصول على لمحة شاملة عن الآليّة التشريعية في الأردن من خلال الرابط التالي: http://www.kinghussein.gov.jo/government3.html

٤ المادتان ٣٠ و٣٢ من الدستور الأردني: https://www.refworld.org/pdfid/3ae6b53310.pdf

٥ يوم، س. (٢٠١٧). لماذا يتراجع الأردن والمغرب في ظل الحكم الملكي. يمكن الاطلاع على المقال عبر الرابط التالي: https://wapo.st/2TWq8k6

السياق الإقليمي

منذ تأسيسه كإمارة شرق الأردن في العام ١٩٢١، اعتمد الأردن على المساعدات الخارجية، وسعى الملوك الهاشميون إلى تبنّي سياسة خارجية مُوالية للغرب. عمليًا، منذ أن انحاز الأردن إلى الكتلة العربية المُحافظة التي قادتها المملكة العربية السعودية خلال «الحرب الباردة العربية» (كير، ١٩٧١)، باتت البلاد حليفًا قويًا لدول الخليج ، وكانت تعتمد عليهم للحصول على المساعدات إضافةً الى استقطاب العمّال الأردنيين. على الرغم من عدم وجود إحصاءات حكومية رسمية، تُشير التقديرات إلى وجود نحو ٧٨٥ ألف مغترب أردني في العام ٢٠١٤، يعيش معظمهم في دول الخليج (بيل-إير، ٢٠١٦)[٦].

نظرًا إلى موقعه في قلب الصراع العربي-الإسرائيلي، عانى الأردن عبر تاريخه من صدمات خارجية كبيرة، بما فيها تدفّق عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين خلال الحرب العربية-الإسرائيلية في العام ١٩٤٨ (النكبة)، وتلاها ضمّ الضفّة الغربية إلى الأردن الذي خسرها مجدّدًا في حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧. هذا وخلال أحداث أيلول الأسود في العام ١٩٧٠، أدّت المواجهات المسلّحة بين الجيش الأردني والفدائيّين الفلسطينيّين إلى طرد منظّمة التحرير الفلسطينية من الأردن وتقليص الحقوق المدنية والحرّيات.

خلال السبعينيات، بدأ الاقتصاد الأردني في التحوّل إلى اقتصاد قائم على الخدمات مُعتمِداً على التحويلات والمساعدات الأجنبية. ولقد تسبّب الكساد النفطي في الثمانينيات في حدوث أزمات اجتماعية واقتصادية خطيرة، بحيث تضاءلت التحويلات الأجنبية من المغتربين الأردنيين بشكل كبير، وخفّض حلفاء الأردن الخليجيون مساعداتهم المالية بسبب انخفاض أسعار النفط. بحلول العام ١٩٨٩، كان الاقتصاد الأردني على وشك الانهيار، مِمّا دفع الحكومة الأردنية إلى الخضوع لسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي.

أسفَرَ الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠، ومن ثمّ عملية «عاصفة الصحراء» بقيادة الولايات المتّحدة في أوائل العام ١٩٩١، عن تداعيات خطيرة على الأردن، من ناحية خَفض مستوى المساعدات المالية من قِبَل حلفاء المملكة التقليديّين في الخليج والغرب ، كَون الملك حسين لم ينضمّ إلى الحملات العسكرية بقيادة الولايات المتّحدة بسبب الضغوط الشعبية الكبيرة التي مورست عليه (شلايم، ٢٠٠٨). فضلًا عن ذلك، بعد استعادة آل صباح الملكية في الكويت، طُرِد نحو ٣٠٠ ألف فلسطيني يحملون الجنسية الأردنية من الكويت، مِمّا أدّى الى مشاكل اجتماعية واقتصادية جديدة للأردن (فان هير، ١٩٩٥). لاحقًا، أتت معاهدة «وادي عربة» للسلام بين الأردن وإسرائيل في العام ١٩٩٤، لِتنهي عزلة الأردن الدبلوماسية وتعيده إلى حظيرة الحلف الأميركي السعودي.

في السنوات الأخيرة، تعرّض الأردن لضغوط شديدة على جبهات عدّة. داخليًا، تركت الانتفاضات العربية التي اندلعت في العام ٢٠١١ بصماتها على الأردن، ولقد شارك آلاف الأردنيين من مختلف الفئات الاجتماعية ومن جميع أنحاء البلاد في احتجاجات سلمية غالبيتها ضد النظام الهاشمي، مُوَجّهين غضبهم ضدّ السياسات الاقتصادية النيوليبرالية للحكومات المُتعاقبة. خمدت هذه الاحتجاجات في أواخر العام ٢٠١٢ لأسباب عدّة منها تدهور الوضع في سوريا المجاورة، والذي أدّى إلى ثني الناس عن الاحتجاج، في حين أن المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي أدّت إلى الإحتجاجات لم تتقلّص (ريان، ٢٠١٨).

على المستوى الخارجي، لم يكن العقد السابق خاليًا من الضغوط على المملكة. كان لتدفّق عدد كبير من اللاجئين السوريين ومن ثمّ إغلاق الطرق التجارية مع سوريا تداعيات سلبية على الاقتصاد الأردني، مِمّا فرَض ضغوطًا شديدة على قدرة الحكومة الأردنية على تقديم الخدمات الاجتماعية (الشوبكي وهاريس، ٢٠١٨). أمّا على الصعيد الدبلوماسي فقد زاد تهميش الأردن من حيث النفوذ الجيوسياسي مع التقارب العلني المتزايد بين دول الخليج وإسرائيل (جاليلي، ٢٠١٩)، وما تلاه من تجميدٍ عميق للعلاقات الإسرائيلية الأردنية (أفتانديليان، ٢٠٢٠). عِلماً أن الأهمّيةَ الجيوسياسية للمملكة لَطالما ارتبطت باستفادتها من المساعدات الخارجية، كان هذا التهميش سيناريو مرعب نظرًا إلى اعتماد المملكة على المساعدات.

٦ بالاستناد إلى الدراسة المُشار إليها، تضمّ السعودية والإمارات نحو ٦٨٪ من المغتربين الأردنيين (ص.٤).

الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي

لطالما كان القطاع العام في الأردن، بدءًا من الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية وصولًا إلى البلديات والهيئات العامّة الأخرى، أكبر ربّ عمل في البلاد. وفقًا لمسح حول سوق العمل الأردني لعام ٢٠١٦، يتبيّن أن ٤٣٪ من الأردنيين يعملون في القطاع العام (أسعد وسالمي، ٢٠١٨). ولقد شكّلت وظائف القطاع العام، التي تقدّم أجورًا جيّدة نسبيًا وتوفّر العديد من المزايا (مثل التأمين الصحّي والضمان الاجتماعي)، وسيلة لتوزيع المحسوبيات لفترة طويلة.

في العام ١٩٨٩، اندلعت أعمال شغب واسعة في المناطق التي تُشكّل حجر الأساس لدعم النظام الهاشمي، بسبب رفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية، مِمّا دفع الأردن إلى اعتناق النيوليبرالية والديمقراطية الصُوَريّة، بحيث أُعيد إنشاء البرلمان، ورفعت العديد من القيود المفروضة على حرّية التجمّع وحرّية التعبير (جرّار، ٢٠١٧).

عزّزت النيوليبرالية في الأردن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بالأساس وزادتها. يُعدُّ معدّل البطالة مرتفعًا للغاية إذ بلغ نحو ١٩٪ في الربع الأوّل من العام ٢٠١٩[٧]، ووصلت بطالة الشباب إلى مستويات عالية ومُقلقة إذ سجّلت نحو ٣٧٪ في العام ٢٠١٨ وفقًا للبنك الدولي[٨]، وهو أمر مؤثّر نظرًا إلى أن «٣٥,٨٪ من السكّان تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا»، وأكثر من ثلث السكّان ينتمون إلى الفئة العمرية التي تراوح بين ١٢ و ٣٠ عامًا (دول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٨). هذا وإن ثقة المواطنين الأردنيّين بالسلطة التشريعية مُتدنيّة، وهو ما تؤكّده نتائج الاستطلاع الذي أجراه المعهد الجمهوري الدولي في حزيران/يونيو ٢٠١٨، والذي يبيّن أن ٧٢٪ من الأردنيين لا يثقون بالبرلمان، و٦٠٪ منهم يعتقدون أن البرلمان غير فعّال[٩].

وضع الإعلام والحرّيات الأساسية: التعبير وتكوين الجمعيّات

منذ العام ١٩٨٩، وبعد إلغاء الأحكام العرفية، انتشرت وسائل الإعلام المُستقلّة (الصحف والمواقع الإخبارية على الإنترنت والقنوات التلفزيونية الفضائية، وغيرها)، وهناك تقبُّل لإنتقاد الحكومة كما يتبيّن في الوسائل الإعلامية التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي (جورج، ٢٠٠٥)، ومن المألوف جدًّا مشاهدة مناظرات حيّة وساخنة على تلفزيون

٧ الرقم مُستخرج من دائرة الإحصاءات العامّة الأردنية: http://dosweb.dos.gov.jo/

٨ الرقم مُستخرج من موقع البنك الدولي الإلكتروني: https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=JO

٩ تجدر الملاحظة إلى أن الاستطلاع أُجري بعد أيّام من سلسلة الاحتجاجات الضخمة التي أجبرت رئيس الوزراء هاني المُلقي على الاستقالة، والتي قد تكون أثّرت على ردود المشاركين في الاستطلاع. مع ذلك، تكشف هذه النتائج مدى تضاؤل ثقة الجمهور بالبرلمان. يمكن الاطلاع على هذه النتائج عبر الرابط التالي: https://www.iri.org/sites/default/files/2018.11.6_jordan_poll_presentation.pdf

المملكة[١٠] أو تلفزيون رؤيا[١١]. في الواقع، لا يواجه الناشطون عمومًا ومنظّمات المجتمع المدني صعوبات في إيصال صوتهم عبر وسائل الإعلام والتعبير عن آرائهم واهتماماتهم، سواء كانت وسائل مطبوعة أو تلفزيون أو وسائل تواصل اجتماعي. على سبيل المثال، فإن العديد من منظّمات المجتمع المدني والناشطين الذين تمّت مقابلتهم أثناء إجراء هذه الدراسة لديهم مقالات منشورة وحسابات نشطة على مواقع التواصل الاجتماعي وإطلالات تلفزيونية.

مع ذلك، لا تزال هناك خطوط حمراء صارمة تُجبِر الصحافيين على ممارسة الرقابة الذاتية، إذ يُحظر انتقاد أو السخرية من الملك والعائلة المالكة، وكذلك انتقاد الحلفاء الجيوسياسيين للأردن، وقد تؤدّي المُخالفة الى فرض غرامات باهظة أو أحكام بالسجن على الجناة[١٢] (فاناك، ٢٠١٧). هذا ولقد وثّقت حالات اختراق نفّذتها الأجهزة الأمنية ضدّ مواقع إخبارية على الإنترنت (فاناك، ٢٠١٧). إضافة على ذلك، لا تزال حرّية التجمّع موضوعًا مثيرًا للجدل وتُفرض عليها قيودًا عدّة، وهذا ما تمّ عرضه في إحدى حالات هذه الدراسة في سِياق التعقيدات التي تُواجهها مسألة إنشاء النقابات العمّالية ، إذ ينظر أصحاب المصالح الاقتصادية المترسّخة والأجهزة الأمنية إلى هذه المسألة على أنها تهديد للوضع الأمني والاقتصادي في الأردن، فتُفرض قيودًا شديدة على العاملين في هذا المجال.

١٠ تتضمّن قناة تلفزيون المملكة على يوتيوب أرشيف المحطّة منذ إطلاقها في تموز/يوليو ٢٠١٨، ويمكن الدخول إليه عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/channel/UC0jiFAzTgI17k7awGbuoYew

١١ تتضمّن قناة تلفزيون الرؤيا على يوتيوب أرشيف المحطّة منذ إطلاقها في العام ٢٠١١، ويمكن الدخول إليه عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/user/RoyaTV/about

١٢ لتوضيح ماهية هذه الخطوط الحمراء وفقًا للمصدر المُشار إليه، يُذكر أنه حُكم على صحافي كتب مقالًا ينتقد فيه الغارات الجوّية السعودية على اليمن في العام ٢٠١٥، وكذلك على محرّري الموقع الذي نشر المقال، بالسجن لأشهر بتهمة «إهانة دولة أجنبية».

وضْع المجتمع المدني في الأردن

ارتفع منذ العام ١٩٨٩ عدد منظّمات المجتمع المدني، وهي بغالبيّتها تقدّم الخدمات نفسها التي كانت توفّرها الدولة قبل الإجرائات النيوليبرالية. لا تزال منظّمات المجتمع المدني تواجه قيودًا قانونية وسرّية تعيق قدرتها على المناورة والتأثير في صنع السياسات، وسنّ التغييرات في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الأردن (يوم، ٢٠٠٩). على سبيل المثال، عندما يتعلّق الأمر بجذب التمويل من مصادر أجنبية، تحتاج منظّمات المجتمع المدني إلى «استكمال وتقديم نموذج طلب شامل [إلى مجلس الوزراء]، مع توفير معلومات مُفصّلة حول مصدر التمويل والمشروع الذي سوف يُموَّل»، والذي «يفترض أن تكون مُرفقة بالعديد من الوثائق الداعمة (ICNL، ٢٠١٩). في هذا الصدد، تواجِه منظّمات المجتمع المدني منافسة من المنظّمات الغير حكومية المدعومة من قبل العائلة الملكية، والتي «تتمتع بإمتيازات تمكّنها من الوصول إلى التمويل وصنّاع القرار» (الناصر، ٢٠١٦، ص. ٨).

على الرغم من ذلك، قطع المجتمع المدني في الأردن شوطاً كبيراً في مسيرته، وسوف تظهر دراسة الحالات التالية أن منظّمات المجتمع المدني أصبحت لاعبًا نشطًا في الجسم السياسي الأردني وفي مجموعة واسعة من القضايا الحسّاسة وغير الحسّاسة على حدّ سواء، بحيث أنها استطاعت خَوْض العملية التشريعية المُعقّدة والتكيّف مع ضغوط الأجهزة الأمنية من أجل تحقيق تغييرات تشريعية وسياسية ملموسة .

المراجع:

Aftandilian, G. (2020). Jordan and Trump's Peace Plan. Arab Center Washington DC. Retrieved from http://arabcenterdc.org/policy_analyses/jordan-and-trumps-peace-plan/

Al Nasser, H. (2016). New Social Enterprises in Jordan: Redefining the Meaning of Civil Society. Chatham House. Retrieved from: https://bit.ly/2OwE7HG

Alshoubai, W. & Harris, M. (2018). The Impact of Syrian refugees on Jordan: A framework for analysis. Journal of International Studies, 11 (2), 154-179

Assaad, R. & Salemi, C. (2018). The Structure of Employment and Job Creation in Jordan 2010-2016. Retrieved from http://erf.org.eg/wp-content/uploads/2018/11/1259.pdf

Bel-Air, F. (2016). Migration Profile: Jordan. European University Institute: Robert Schuman Centre for Advanced Studies. Retrieved from https://bit.ly/2Ol4LXu

Fanack. (2017). Jordan's Media Landscape. Retrieved from https://bit.ly/2M4yOkz

Galili, L. (2019). Gulf-Israel ties: A new Middle East or a distraction from domestic chaos? Retrieved from https://bit.ly/2UpUcTM

George, A. (2005). Jordan: Living in the Crossfire. London: Zed Books.

International Center for Not-for-profit Law. (2019). Civic Freedom Monitor: Jordan. Retrieved from http://www.icnl.org/research/monitor/jordan.html

Jarrar, S. (2017). Hakaza hadasat al habba: Khalfiyat wa Yawmiyat Habbat Nissan 1989. Retrieved from https://bit.ly/2nOJtRU

Kerr, M. (1971). The Arab Cold War: Gamal Abd-al Nasir and His Rivals, 1958-1970. Oxford: Oxford University Press.

Milton-Edwards, B. & Hinchliffe, P. (2009). Jordan: A Hashemite Legacy, 2nd Edition. Abingdon: Routledge

OECD Development Centre. (2018). Youth Well-being Policy Review of Jordan. EU-OECD Youth Inclusion Project, Paris. Retrieved from https://bit.ly/32TfuLX

Ryan, C. (2018). Jordan and the Arab Uprisings: Regime Survival and Politics Beyond the State. New York: Columbia University Press

Shlaim, A. (2008). Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace. New York: Knopf.

Van Hear, N. (1995). The Impact of the Involuntary Mass 'Return' to Jordan in the Wake of the Gulf Crisis. The International Migration Review, 29 (2), 352-374. doi:10.2307/2546785

Yom, S. (2017). Why Jordan and Morocco are doubling down on royal rule. Retrieved from https://wapo.st/2TWq8k6

Yom, S. (2009). Jordan: Ten More Years of Autocracy. Journal of Democracy, 20 (4), 151-166.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

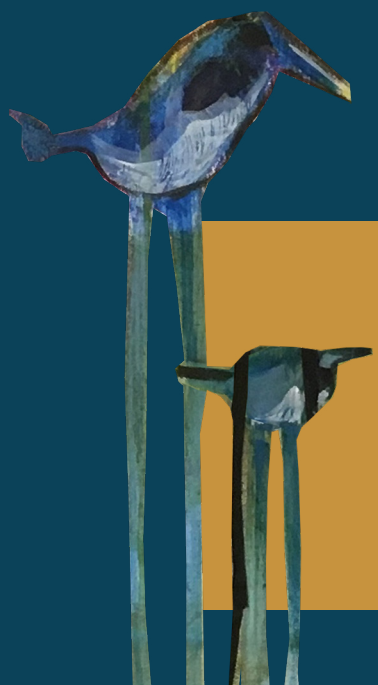

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub